

## المؤتمر الصحافي لسعادة الدكتور وسيم منصور

### النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

تاريخ 31 تموز 2023

صباح الخير وبدايةً، أرحّب بكل الحاضرين، شاكرًا حضوركم،

في شهر آب من العام 2020، أي بعد شهرين من تعييننا في المصرف المركزي، شهرين كانا كافيين لكي نقتنع أنه لا يمكن تغيير السياسات الموجودة، كما وإصرار الحكومة اللبنانية على إستعمال إحتياط مصرف لبنان بالعملات الأجنبية بكامله.

خيارنا - **كنواب حاكم** - كان ثابتاً وواضحاً منذ اليوم الأول، وهو أنه ومهما كانت الأسباب التي تدفع بالحكومة اللبنانية لأن تطلب أموالاً من المصرف المركزي، فهي أسباب غير مبرّرة على الإطلاق، ويجب أن يتوقّف هذا الاستنزاف نهائياً، مؤكدين على إستقلالية مصرف لبنان التي منحه اياها قانون النقد والتسليف.

أرسلنا كتابنا الأول في ١٠ آب 2020، أوضحنا بموجبه أنّ سياسة الدعم التي تصرف 800 مليون دولار أميركي شهرياً من إحتياطات المصرف المركزي، لا يمكن أن تكون سياسة صحيحة، ولا يمكن أن تكون سياسة مستدامة. كُنّا في بدايات الأزمة، وجميعنا، كُنّا نستطيع أن نرى أنّ هذا النوع من الأزمات لا يمكن أن يُحلّ بسحب أو تبيد إحتياطات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية، إنما بالمحافظة عليها كونها تشكل داعم اساسي لقيمة الليرة اللبنانية.

وهذا الأمر كان مؤلماً على الصعيدين الشخصي والوطني، ولهذا السبب، لم نكتفِ بكتاب، بل إستتبعناه بكتبٍ إضافية، الى وزير المالية كونه المرجع الذي يقتضي مخاطبة الحكومة بواستطه بموجب قانون النقد التسليف، والتي تشير المادة 151 منه الى موجب كتمان السر والحفاظ على سرية كافة المداولات داخل المصرف المركزي، واصراراً منا على موافقنا، اصدرنا قراراً عن المجلس المركزي بتاريخ 2021/09/01 يقضي صراحةً أنه لا يجوز المساس بالتوظيفات الإلزامية تحت أيّ مسمّى كان وتحت أيّ ذريعة كانت؛ وألحقناه أيضاً بكتاب صادر عن نواب الحاكم الأربعة بتاريخ 15 شباط 2022 ، بعد أن إكتشفنا أنّ القناعة الموجودة لدى كلّ من السلطة السياسية الممثلة بالحكومة وحاكم المصرف المركزي الذي كان يوافق على طلبات هذه الأخيرة، وبعد أنّ تمّ تزويدنا ببعض الدراسات التي تقول بجواز المساس بهذه الإحتياطات؛ كتابنا هذا الصادر من النواب الأربعة قال صراحةً وبوضوح : " نرفض أيّ دراسة صادرة عن أيّ مكان أو مرجع، طالما أنها تؤدي إلى المساس بهذه التوظيفات الإلزامية، وطالما أنها تبرّر المساس بهذه التوظيفات".

وكل هذه المراسلات موثقة في محاضر المجلس المركزي وقراراته والكتب المبلغة للحكومة ولوزارة المال مباشرة أو عبر مفوض الحكومة لدى المصرف المركزي.

ونتيجة لكل ما سبق حول سوء إدارة ملفات الدعم والهدر الناتج عنه، أخذنا قراراً في المجلس المركزي في شهر شباط 2021 بطلب رفع السرية المصرفية عن كافة ملفات الدعم تسهياً لإجراء التحقيقات اللازمة وملاحقة اي متورطين. وأتى القانون رقم 240 لاحقاً في 22 تموز 2021 والذي يتعلق بإجراء التدقيق في ملفات الدعم، الا أنه للأسف لم يطبق أبداً! رغم طلبنا الرسمي من الوزراء المعنيين القيام بذلك.

بكل حال، تمكنا وبعد الضغط الذي مارسناه، بوقف الدعم بعد هذه الفترة، بدأت الأمور تنتظم، بدأ القطاع الخاص يتعافى، بدأ النمو يتصاعد، ولكن بقي إحتياج الحكومة للدولار الأميركي مستمراً وسيستمرّ لان الحلّ الوحيد لوقف إعتماذ الدولة على المصرف المركزي يكمن بتحسين المالية العامة، المسألة ليست نقدية، والحل ليس في المصرف المركزي، المسألة هي في السياسة المالية للحكومة، ويقتضي أن يتمّ وبوضوح إتخاذ قرار لتفعيل عمل الإدارة العامة أي تحسين الجباية، والحكومة اللبنانية بدأت خطواتها في هذا الاطار؛ قد لا يعرف الجميع أنّ إمكانيات الحكومة اللبنانية اليوم للجباية، تجاوزت الـ 20 تريليون ليرة لبنانية شهرياً، بتعبير آخر، إذا أكمل إصلاح المالية العامة، وإذا عاد الموظف من جديد إلى عمله، وإذا جرى تحسين نشاط الإدارة، كل هذا سيؤدي للوصول إلى توازن مالي مقبول من خلال الإجراءات التي تقوم بها الحكومة.

إذاً، تحسين الجباية من قبل الدولة سيستمر ويقتضي أن يستمر بعد إقرار موازنة العام 2023 المنتظر الإنتهاء منها في جلسة اليوم. بكل الأحوال، وعند الإنتهاء من الموازنة، سيتم إحالتها إلى المجلس النيابي لدرسها وإقرارها.

وهنا نصل إلى الأمر الأساسي، ماذا سيحصل في العلاقة ما بين الحكومة والمصرف المركزي من الآن وصاعداً؟ بالنسبة لنا، نحن أمام مفترق طرق، فإمّا الإستمرار في نهج السياسة السابقة وقد عايشنا النتائج، بمعنى أنه لم يعد خياراً لأنه بكل حال من الأحوال لن تستمرّ إحتياطات المصرف المركزي إلى ما لا نهاية، وسنصل حتماً إلى وقت لن يبقى فيه لدى مصرف لبنان أية مبالغ في ظلّ الإستمرار بالسياسات الماضية. إذاً، الإستمرار في تمويل الدولة من المصرف المركزي لم يعد خياراً، بل الخيار الآخر والوحيد الذي سننّخذه هو عدم الإستمرار في تمويل الدولة.

إذاً،

في الفترة الماضية، وخلال السنوات الثلاث الفائتة، كنّا واضحين تماماً في رفضنا الإستمرار في السياسات السابقة، وكنّا نذكر على الدوام أنّنا سلطةً تفريرية وليس تنفيذية، أي كنّا نقوم بأخذ القرارات بوقف الصرف ومع ذلك كان يستمرّ الصرف. اليوم، وبما أنّ السلطة التنفيذية التي بيد الحاكم، ستقول الي بموجب القانون يوم غد، فأنا أؤكد أنني لن استمر بالسياسة السابقة، ولن أوقع على أي صرف، لن أوقع على صرف دولار واحد من إحتياطات المصرف المركزي خلافاً لقناعاتي وخلافاً للقانون وكما تعلمون هذا موقف مبدئي لنا الأربعة.

ولكن المعضلة تكمن في ان وقف تمويل فوري ستؤدي الى نتائج خطيرة. فالدولة لغاية اليوم تعتمد على احتياطات المصرف المركزي بالعملة الاجنبية لدفع رواتب الموظفين وتمويل القوة الأمنية وتأمين الادوية المستعصية، وتأمين المستلزمات للإدارة، مستلزمات لا يمكن تفعيل الجباية من دونها.

فما هو حل هذه المعضلة، الحل يكمن في ما كنا قد طلبناه منذ سنوات، أي اصدار قوانين تؤمن الانتظام المالي، ومنها، فترة انتقالية قصيرة، تسمح بتمويل الدولة بموجب قانون صادر عن المجلس النيابي وتحت رقابته، يكون من ضمن سلة متكاملة تسمح بالبدء بورشة إصلاح حقيقية، من خلال نقاط ثلاث:

## 1 - إقرار القوانين الإصلاحية الآتية خلال مدة الستة أشهر القادمة:

- موازنة العام 2023، التي الحكومة بصدد الإنتهاء منها في جلسة اليوم. ولاحقاً موازنة العام 2024 ضمن المهل الدستورية
- قانون الكابيتال كونترول.
- قانون إعادة هيكلة المصارف.
- قانون إعادة التوازن المالي.

لا يمكن للبلد أن يستمر دون إقرار هذه القوانين التي، كما أسلفنا، كانت واجبة الإقرار عند بداية الأزمة. ولا نملك ثمن الوقت لإضاعته بعد الان. فهي تُشكل المخرج الوحيد من الأزمة. ودونها لن تُضبط السياسة النقدية بالشكل السليم، ولن تعالج أوضاع المصارف كما يجب، وبالتالي لن نصل الى مسار التعافي والنمو الاقتصادي. لا يمكن إعطاء اجابة للمودع اللبناني حول مصير أمواله، ومتى يستطيع استعادة وديعته الا بإقرار هذه القوانين التي ينتظرها المودع منذ سنوات.

ولمن يقول أن هذا المطلب صعب المنال وما لم يتحقق في ثلاث سنوات ونصف لن يتحقق خلال ستة أشهر، أقول أنها فرصة البلد الأخيرة، وأدعو الجميع للتعالي عن الخلافات السياسية وتقديم مصلحة المواطن والمودع على أي إعتبار آخر، والإلتزام بإقرار هذه القوانين خلال ستة أشهر، ونحن مستعدون لنكون إلى جانب النواب يومياً: حاكمية مصرف لبنان، ومدراء مصرف لبنان، والجهاز الإداري في المصرف، سيكونون بتصريف المجلس النيابي لتزويدهم بأية معلومات وأية أرقام وفي أي وقت كان، للإنتهاء من درس هذه القوانين المذكورة أعلاه وفوراً.

لا اعتقد أن مدة الستة اشهر، هي مدة تعجيزية، لبلد يمر بأسوأ أزمة مالية بتاريخه، نحن مدينون للمواطن والمودع اللبناني في تأمين الإستقرار الإجتماعي له، وعلى الجميع ان يتحمل مسؤولياته الوطنية.

## 2 - إقرار قانون يجيز تمويل الحكومة في حال طلبها ذلك لفترة محددة واخيرة:

إنّ وقف تمويل الحكومة لم يعد خياراً كما ذكرت، وفي حال كان يقتضي التدرج في اتخاذ القرار، فلا يمكن ان يتم هذا التدرج الا بموجب نص تشريعي، أي قانون في مجلس النواب.

وتشريع الصرف من التوظيفات الإلزامية لدى مصرف لبنان يجب ان يكون مشروطاً برد الأموال، وان تتأمن إمكانية رد هذه الاموال.

إنّ التشريع المطلوب هو لمدة محدّدة وأخيرة، ويهدف إلى حماية الفئات الأكثر هشاشةً في المجتمع، وهم الذين يقبضون رواتبهم بالليرة اللبنانية.

بشكلٍ أوضح، سيسمح القانون بدفع رواتب القطاع العام على سعر ثابت بالدولار الأميركي، على منصة صيرفة، خلال مدة القانون، ممّا يجنبهم أية تداعيات من أيّ نوع كانت في حال توحيد وتحرير سعر الصرف، ولغاية إتمام الإصلاحات المطلوبة. أربعمائة ألف عائلة، تصبح أمورها مؤمنة ممّا يؤمّن الإستقرار الإجتماعي والأمني على حدّ سواء.

نكون قد حقّقنا جزءاً ولو بسيطاً من متطلّبات الموظف، ممّا يسمح له بالعودة إلى عمله، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط الإدارة، وتحسين الجباية، وتالياً تحسين وضعيّة الموظف نفسه.

كما يسمح التشريع أيضاً بدفع فواتير الدواء للأمراض المستعصية، ومستلزمات القوى الأمنية والإدارة.

أي ما نتيجته: تنشيط عمل الإدارة وتحسين وضعية الموظف، والحفاظ على الإستقرار الإجتماعي والأمني.

واخيراً التأكيد على آلية رد الأموال المقترضة لأنها أمانة لدى المصرف.

على انه لا يمكن تحقيق هذا الامر الا من خلال توافق عام حكومي نيابي، يترجم من خلال تطبيق الخطة المقترحة من قبلنا والموافق عليها من قبل الحكومة، وعلى رأسها إقرار القوانين الإصلاحية المشار اليها اعلاه.

### 3 - تحديد آلية توحيد وتحرير سعر الصرف والعمل على إستقراره:

إنّ تحرير سعر الصرف يعني أنّ سعر الدولار الأميركي المقوم على الليرة اللبنانية، يتمّ تحديده بحسب عمليات السوق، دون تدخّل من قبل المصرف المركزي، أي دون كلفة على المصرف. ويجب ان يتم ذلك ايضاً بالتدرج، حفاظاً على الاستقرار وهذا الإقرار يتخذ بالتوافق مع الحكومة اللبنانية وفقاً للقانون. كما ان تطوير منصة صيرفة، التي يتم دفع رواتب الموظفين عليها، سيكون تدريجياً، وفقاً لقواعد الشفافية والحوكمة الرشيدة.



إن تحرير سعر الصرف اليوم، هو مؤاتٍ للأسباب الآتية:

- إن الكتلة النقدية إنخفضت من حوالي 80 ترليون ليرة لبنانية في حزيران الماضي إلى حوالي 60 ترليون اليوم، أي بحدود 25%، مما يعني أنه من المنطقي أن نشهد استقراراً في سعر الصرف.
- حركة المغتربين والوافدين القادمين خلال فصل الصيف.
- وإذا أضفنا أن الحكومة، وبالتدابير المتخذة مؤخراً، أصبحت قدرتها على الجباية بحدود 20 ترليون ليرة لبنانية، فهذا يعني أنه من الناحية النقدية، لن يكون لتحرير سعر الصرف تأثير سلبي على الإستقرار النقدي الذي نشهده حالياً.

وما يعزّز هذا الإستقرار، هو القانون المقترح الذي ستطلب الحكومة اقراره، والذي يعزّز قدرات المصرف المركزي على التدخّل في سوق القطع في حال محاولة أيّ من المضاربين على التلاعب، مع التأكيد على أنّ القضاء والقوى الأمنية تراقب عن كثب أيّ محاولات للتلاعب في سوق القطع، سواء أكان اليوم أم في الغد أو في الفترات المقبلة.